

لجنة البرنامج والميزانية
الدورة السابعة والثلاثون
فينا، 26-28 أيار/مايو 2021
البند 17 من جدول الأعمال المؤقت
إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

مجلس التنمية الصناعية
الدورة التاسعة والأربعون
فينا، 12-15 تموز/يوليه 2021

إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

تقرير من المدير العام

طلب المجلس، في مقرره م ت ص-46/م-12، إلى المدير العام أن يقدم تقارير منتظمة بشأن المسائل المتصلة بإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى لجنة البرنامج والميزانية ومجلس التنمية الصناعية والمؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو).

أولاً - معلومات أساسية

- 1- يقدّم هذا التقرير معلومات محدّثة عن التطورات الأخيرة المتعلقة بإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، لاستكمال سلسلة من الوثائق بشأن هذه المسألة، تشمل ما يلي:
 - IDB.45/CRP.7 (بشأن تمويل نظام الأمم المتحدة للمنتجين المقيمين، ومزايا ذلك النظام)؛
 - IDB.46/11 (بشأن انخراط اليونيدو في الإصلاحات وموقعها في تلك الإصلاحات)؛
 - IDB.46/CRP.3 (بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وترتيبات التمويل، والمزايا بالنسبة لليونيدو، وتحليل أولي بشأن أماكن العمل المشتركة وعمليات تسيير الأعمال المشتركة)؛
 - IDB.47/13-PBC.35/13 (بشأن التطورات المستجدة وترتيبات التمويل لنظام المنتجين المقيمين المعاد تنشيطه)؛
 - PBC.35/CRP.8 (بشأن حالة الشبكة الميدانية لليونيدو، وأدوار المكاتب الميدانية ومسؤولياتها، وتقويض العاملين في الميدان بالصلاحيات اللازمة في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية)؛

لدواعي التوفير، لم تُطبع هذه الوثيقة. لذا، يُرجى من أعضاء الوفود التكرّم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



- IDB.47/CRP.10 (بها استعراض شامل لحالة إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية منظماً حسب مجالات الإصلاح السبعة)؛
- GC.18/6 (بشأن التطورات الأخيرة في نظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه، وسبل زيادة فرص إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى أقصى حد)؛
- IDB.48/10-PBC.36/10 (بشأن التطورات الأخيرة، وترتيبات التمويل، وموقع اليونيدو في إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية)؛
- PBC.36/CRP.8 (بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020، واستعراض ترتيب تقاسم التكاليف)؛
- IDB.48/CRP.6 (بشأن موقع اليونيدو في إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ونظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه، واستعراض ترتيب تقاسم التكاليف، وتحسين الكفاءة في عمليات تسيير أعمال فريق الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وترتيبات العمل الخاصة بفريق الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، واتفاق التمويل).

ثانياً - التطورات الأخيرة

- 2- يتقدم تنفيذ إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على قدم وساق، على الرغم من التحديات التي طرحتها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).
- 3- وقد بدأ العمل بنظام المنسقين المقيمين المستقل المعاد تنشيطه حديثاً في 1 كانون الثاني/يناير 2019. وهو يضم 128 منسقاً مقيماً، يعملون في الوقت الراهن بصفتهم أعلى رتبة تمثيلية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ويتولون قيادة 131 فريقاً من أفرقة الأمم المتحدة القطرية. ولضمان استقلال المنسقين المقيمين ونزاهتهم، فصلت مهام المنسق المقيم عن مهام الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- 4- وتمثل أفرقة الأمم المتحدة القطرية الآلية الرئيسية المشتركة بين الوكالات على الصعيد القطري المعنية بالتنسيق المشترك بين الوكالات، وهي تتألف من ممثلي كيانات الأمم المتحدة المسؤولة عن البلد. واليونيدو حالياً عضو في أفرقة الأمم المتحدة القطرية في 83 بلداً.
- 5- وقد لاقى التقدم المحرز في تنفيذ إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ترحيباً أيضاً من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاص بالجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية لعام 2020، المعقود عبر الإنترنت في أيار/مايو 2020. واعترُف أيضاً بأن أزمة كوفيد-19 شكلت تحدياً كبيراً لنظام المنسقين المقيمين الجديد.⁽¹⁾
- 6- وشجعت تدابير التصدي المشتركة التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لمواجهة جائحة كوفيد-19 على توثيق العمل التعاوني في المجالات الإنسانية والصحية والاجتماعية والاقتصادية. وحسبما ورد في تقارير سابقة، تعمل اليونيدو عن كثب مع شركاء منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الميدان، وقدمت إسهامات هامة في خطط الأمم المتحدة لتدابير التصدي الاجتماعية والاقتصادية، والتقييمات القطرية المشتركة، وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
- 7- وفي تموز/يوليه 2020، لاحظ المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي عقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن التقدم العالمي المحرز في تحقيق أهداف التنمية

(1) انظر الوثيقة PBC.36/CRP.8 والملخص الذي أعده رئيس الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

المستدامة قد توقف، بل إنه تراجع في بعض الحالات. ودعا أيضاً بقوة إلى وضع خطة عام 2030 في صميم جهود التعافي من الجائحة، لتكون بمثابة دليل لإعادة البناء بشكل أفضل. وأشار إلى أن الجائحة زادت من حدة التحديات القائمة، ولا سيما في البلدان الضعيفة. وعلاوة على ذلك، أُشير إلى ضرورة تعزيز الحلول القائمة على الطبيعة والنهج الاقتصادية الدائرية وتعميمها في عمليات صنع القرار لدعم صحة البشر وسبل عيشهم، وتحويل النظم الاقتصادية إلى الاستهلاك والإنتاج على نحو مستدام، وإدارة مخاطر الكوارث المتزايدة وما يرتبط بها من خسائر اجتماعية واقتصادية، والتصدي لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي على حد سواء.⁽²⁾

ثالثاً - الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات

8- في ضوء ما تقدم، والتقرير المرهلي الذي قدمه الأمين العام إلى الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (A/75/79-E/2020/55)، أجرت الجمعية العامة الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وقد اعتُمد في 1 كانون الأول/ديسمبر 2020 القرار الجديد 233/75 المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، الذي يوجه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على مدى السنوات الأربع المقبلة (2021-2024).

9- ويكرر القرار الجديد المذكور أنفاً التأكيد على ضرورة تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي) على نحو متوازن ومتكامل. وعلى الرغم من أن القرار يعترف بأن الفقر هو أكبر تحد يواجهه العالم، فإنه يشدد على الطابع الملح للعمل المناخي وعلى ضرورة اعتماد نهج إنمائي أكثر مراعاة للمناخ والبيئة.

10- ويدعو القرار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى العمل من أجل إعادة البناء على نحو أفضل ونحو تحقيق تعاف مستدام شامل ومرن من جائحة كوفيد-19. وهو يسلط الضوء على وجوب تمكين أشد الناس فقراً وأكثرهم ضعفاً وتخليفاً عن الركب.

11- ويتجسد أيضاً أثر جائحة كوفيد-19 في مجالات الحالات الخارجة من نزاع، والحد من مخاطر الكوارث، وحقوق الإنسان، والبلدان التي تمر بأوضاع خاصة، فضلاً عن المواضيع المستجدة على الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، مثل التعليم والصحة والإعاقة والعلم والتكنولوجيا والابتكار.

12- وتلقى التكنولوجيات الرقمية اعترافاً بوصفها عوامل تمكينية رئيسية للتنمية المستدامة، وتُشجّع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على تحسين تعميم التكنولوجيا الرقمية وإطلاق إمكانات التكنولوجيات الرقمية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة.

13- والقرار يذكر أيضاً الحاجة إلى المشورة السياساتية المتكاملة، والاستفادة من الشراكات والتمويل، وأهمية تعزيز العمل التعاوني مع مؤسسات التمويل الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

14- ويؤكد القرار على أن الموارد الأساسية تشكل الركيزة التي تقوم عليها الأنشطة الإنمائية ويحث الدول الأعضاء على الاستمرار في تقديم مساهماتها الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وزيادة هذه المساهمات بشكل كبير، والحفاظ على المساهمات الأساسية في حالة وجود قيود مالية وطنية. وينبغي أن يكون التمويل المتأتي من التبرعات أكثر قابلية للتنبؤ به وأن تقل فيه نسبة التمويل المخصص. ويذكر القرار بأن الموارد غير الأساسية تكمل الموارد الأساسية ولكنها لا تحل محلها.

(2) انظر الوثيقة E/HLPF/2020/6.

رابعاً - تمويل نظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه

15- تضمنت الوثيقة IDB.48/CRP.6 الصادرة في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 معلومات بشأن المقررات التي اتخذتها قيادة فريق الأمم المتحدة للتنمية المستدامة فيما يتعلق باستعراضات ترتيب تقاسم التكاليف وترتيبات عمل الفريق. وبالنظر إلى أن الأمانة العامة للأمم المتحدة رأت أن التوقيت غير ملائم لتنقيح صيغة تقاسم التكاليف، فإن الصيغة ستظل دون تغيير. أما الحسابات المتعلقة بمساهمات تقاسم التكاليف، التي تعتمد حالياً على بيانات الفترة 2012-2013، فسوف تُحدَّث على أساس أحدث البيانات المتاحة المتحقق منها. وسيُطبق التحديث الأول للبيانات على مساهمات عام 2022 وسيُنَبِّت لمدة عامين (2022-2023). ولم تتوفر معلومات أكثر تحديداً عن مساهمة اليونيدو المتوقعة حتى وقت كتابة هذا التقرير.

16- وعموماً، ما زالت هناك تساؤلات بشأن الاستدامة الطويلة الأجل فيما يتعلق بنموذج تمويل الميزانية السنوية البالغة 281,2 مليون دولار لنظام المنسق المقيم ومكتب التنسيق الإنمائي. ويتعلق هذا الأمر تحديداً بالتبرعات المقدمة إلى الصندوق الاستثماري المحدد الغرض. ففي ظل البيئة الحالية التي تتسم بضيق شديد في الميزانيات، تواصل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تركيز اهتمامها على الوفورات المحتملة تحقيقها من زيادة الكفاءة في نظام المنسقين المقيمين. إلا أن المكاسب الأولية المحققة من زيادة الكفاءة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لا تدر أموالاً متاحة بسهولة للصندوق الاستثماري. وأصبحت أيضاً الإيرادات المتأتية من رسم التنسيق البالغ 1 في المائة آخذة في الانخفاض عن مستوى التوقعات.⁽³⁾

17- ومن المتوقع أن يُجرى استعراض أكثر شمولاً لنظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين في عام 2021، مع التركيز على طائفة أوسع من المسائل تتعلق بالتقدم الذي أحرزه نظام المنسقين المقيمين، ومزايا النظام، وأفضل نموذج للتمويل لضمان استدامته.

خامساً - الإجراء المطلوب من اللجنة اتخاذه

18- لعل اللجنة تود أن تحيط علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.

(3) وفقاً للموقع الشبكي للصندوق الاستثماري المحدد الغرض للمنسقين المقيمين (<https://unsdg.un.org/SPTF>)، بلغت مساهمات تقاسم التكاليف في عام 2020 مبلغاً مقداره 77,5 مليون دولار. وقد تُلقَى ما يقرب من 24 مليون دولار عن طريق فرض الرسم البالغ 1 في المائة، وجمع مبلغ 100 مليون دولار من التمويل المتأتي من التبرعات.